الفصل الرابع

الإجراءات المنهجية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولاً : نوع الدراسة.

ثانياً: منهج الدراسة.

ثالثاً: مجالات الدراسة.

رابعاً: العينة:

١- حجم العينة.

٢- أسلوب اختيار العينة.

خامساً: أداة جمع البيانات:

١-بناء الاستبانة.

٢-خطوات جمع البيانات.

-المعالجة الإحصائية.

سادساً: صعوبات الدراسة الميدانية.

سابعاً: خصائص عينة البحث.

ثامناً: الخلاصة.

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة التي حاولت دراسة قضية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، والتعرف على المتغيرات المؤثرة على مدى هذه المشاركة، أن هذه الدراسات قد اعتمدت إجراءات منهجية معينة؛ لتحقيق أهدافها، وعلى الرغم من الاختلافات بين هذه الدراسات سواء في أهدافها أو نتائجها، إلا أنه اتضح أن الاتجاه المنهجي العام لها اعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وذلك لأن للدراسات المسحية ميزة أساسية من حيث كونها تمثل أسلوباً ناجحاً في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي تمكن من جمع المعلومات، وبيانات رقمية وكمية عنها، وفي كونها أيضاً وسيلة لقياس أو إحصاء الواقع لوضع الخطط لتطويره (عبيدات، عدس، ١٩٩٧م، ٢٣٦) . إضافة إلى أن هذه الدراسات تساعد في الوصول إلى التعميمات العامة فيما يتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة، واستناداً إلى الاطلاع على الإجراءات المنهجية المستخدمة في دراسة مثل تلك القضايا، فقد اعتمدنا في هذه الدراسة الإجراءات المنهجية الآتية :

أولاً : نوع الدراسة :

تعدُّ هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية المقارنة التي تسعى إلى جمع الحقائق والبيانات المتعلقة بالعوامل والمتغيرات ذات الصلة بالظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة، كما تهتم بالوصف الكمي والكيفي لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، والتعرف على المجالات التي تشارك فيها الزوجة بدرجة أكثر في اتخاذ قراراتها، وما الآثار أو المشكلات التي قد تظهر نتيجة لذلك، وعلى هذا النحو تشكل مشكلة البحث المتغير التابع .

ويتمثل النوع الثاني من المتغيرات في المتغيرات المستقلة، وهي المتغيرات المحددة

لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية في المجالات الأسرية المختلفة، وقد حاولنا صياغة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة من خلال مجموعة من الفروض، وذلك استناداً إلى تأكيد كثير من الدراسات أن الدراسة الوصفية قد توجه بواسطة فروض تربط بين متغيرين أو أكثر (حسن، ١٩٩٠م، ١٩٨)، وهو ما حاولته الباحثة .

ثانياً : منهج الدراسة :

استخدمنا لدراسة تأثير عمل الزوجة على مشاركتها في القرارات الأسرية منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) بواسطة منهج المسح الاجتماعي على أساس أن هذا المنهج يعدُّ من أكثر المناهج التي يمكن تطبيقها في دراسة كثير من جوانب الحياة الاجتماعية، كعادات السكان وتقاليدهم، واتجاهاتهم نحو القضايا الأسرية والاجتماعية المختلفة، ودراسات الأسرة، وحركة السكان، والهجرة الداخلية والخارجية . (عبيدات، عدس، ١٩٩٧م، ٢٣٧) . كذلك، فإنه يساعد على جمع البيانات التي تساعد معالجتها علمياً على تحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة، وهو يهتم بالحاضر، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها، وذلك للاستفادة منها في المستقبل، وخاصة في الأغراض العملية (حسن، ١٩٩٠م، ٢٢١ – ٢٢٢) .

ثالثاً : مجالات الدراسة :

تضم مجالات الدراسة ثلاثة مجالات رئيسة حددتها الباحثة على النحو الآتي :

١- المجال الجغرافي :

أجريت هذه الدراسة في مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية،

وبحكم كونها العاصمة، فقد تعرضت لكثير من العوامل والمؤثرات التي يمكن أن تساعد على إحداث التغيير الاجتماعي . وقد بلغ عدد سكان مدينة الرياض حسب الإحصاءات العامة لعام ١٤١٣هـ/١٩٩٢م نحو (١,٨٢٨,٤٥٤) نسمة على مساحة قدرها (٢,٢٥٠,٠٠٠٢) كيلو متر مربع . وقد شهدت في السنوات الأخيرة نموًّا حضاريًّا وديموجرافيًّا متزايداً، مما يجعلها من المناطق الأكثر تعرضاً لتأثير متغيرات التحديث، وقد شملت هذه الدراسة بعضًا من وزارات وقطاعات العمل التي تعمل فيها المرأة سواء في القطاع الخاص أو العام . هذا بالإضافة إلى أن مدينة الرياض تشكل سياقاً حضاريًّا يجعل عمل المرأة في مختلف القطاعات أكثر كثافة من الريف أو البادية . (السرياني، ١٤١٣هـ) .

٢- المجال الزمني :

أجريت هذه الدراسة الميدانية في النصف الأول من العام الدراسي ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ في المدة ما بين ١٥ رجب ١٤١٩هـ إلى آخر شعبان عام ١٤١٩هـ، وقد روعي اختيار هذا التوقيت؛ للتأكد من وجود المبحوثات في مقر أعمالهن خلال هذه المدة .

٣- المجال البشري :

يشكل المجال البشري الذي طبقت فيه الدراسة النساء العاملات المتزوجات في قطاعات مختلفة عامة وخاصة، ومن مستويات وظيفية وإدارية مختلفة، عليا ووسطى ودنيا، كذلك شملت الدراسة النساء غير العاملات، ربات البيوت، المتزوجات، إذ أُجريت المقابلة مع بعضهن لاستيفاء الاستبانة، وذلك عن طريق الوجود بشكل يومي في بعض المراكز الصحية وبعض المستشفيات، وبعض البنوك في الأقسام النسائية، والمجمعات التجارية، وقد تم الوصول إلى بقية العينة من ربات البيوت عن طريق المبحوثات اللاتي أرشدن إلى مجموعة أخرى من السيدات اللواتي تنطبق عليهن شروط الدراسة . وقد اختيرَات مجالات عمل المرأة عمديًّا بوصفها المجالات التي تشهد كثافة عالية لعمل المرأة، وذلك حسب ما تؤكد الإحصاءات ذلك، ثم تم اختيار

عينة عشوائية بسيطة من هذه المجالات وفقاً للفئات الثلاث المشار إليها، وذلك وفق المتغيرات التي وردت في فروض الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

أ- فئة النساء العاملات المتزوجات في القطاعات الحكومية .

ب-فئة النساء العاملات المتزوجات في القطاعات الخاصة .

ج- فئة النساء المتزوجات غير العاملات، ربات البيوت .

وكخطوة سابقة لاختيار العينة قامت الباحثة بإجراء الخطوات الآتية :

أ- حصر قطاعات العمل الحكومية بعمل الكوادر النسائية التي بلغت (١٩) قطاعاً حكومياً للعام ١٤١٧/ ١٤١٨هـ في مدينة الرياض (الديوان العام للخدمة المدنية – الإدارة العامة للإحصاء) .

ب-استبعاد القطاعات التي يقل عدد العاملات فيها عن (١٠٠) عاملة، والقطاعات التي من الصعب الوصول للموظفات فيها، وبذلك تحددت القطاعات التي طُبّق البحث فيها بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والرئاسة العامة لتعليم البنات، ووزارة الصحة، بوصفها القطاعات التي تشهد عمالة نسائية عالية .

رابعاً : عينة الدراسة :

نظراً لأن الهدف الرئيس من البحث تمثل في السعي إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الاجتماعية كالمستوى التعليمي، وقطاع العمل، والمستوى الوظيفي، والدخل من العمل، على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، فإنه كان من الضرورة إجراء التطبيق الميداني على عينة تعكس خصائص المجتمع الذي ستجري فيه الدراسة، وتساعد في الوقت نفسه على إلقاء الضوء على متغيرات الدراسة، وذلك بهدف التعرف على مدى فاعلية هذه المتغيرات في إطار العينة، إضافة إلى الكشف عن مستويات مشاركة الفئات المختلفة للمرأة العاملة في القرارات الأسرية المتنوعة، والأثر أو المشكلات التي قد تترتب على ذلك في بعض الأحيان، مع التأكيد على أنه،

وإن كانت النتائج تصدق على عينة البحث، فإنها يمكن أن تكون صادقة أيضاً على أنماط المرأة العاملة المماثلة لأنماط المرأة في بناء العينة .

١- حجم العينة :

بعد التحديد العمدي لمجالات أو قطاعات عمل المرأة حسبما أشرنا، فقد اتبعنا الأسلوب العشوائي البسيط في اختيار أفراد العينة، التي تكونت من (١٤٥) موظفة في قطاع التعليم من الرئاسة العامة لتعليم البنات، و(٤٤) موظفة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، و(٦٠) موظفة من وزارة الصحة، و(٥٢) موظفة في القطاع الخاص، و(٨٤) ربة منزل، وبذلك بلغ حجم العينة الكلي (٣٨٥). وكنا نأمل في الحصول على عينة قدرها (١٠٠) من ربات المنازل، ولكن لصعوبة الحصول على غير عاملات متعلمات، ولعدم تعاون بعضهن، استُبعِدت (١٦) استمارة غير كاملة، فاكتفينا بهذا العدد . وفي هذا الإطار تُعدّ هذه العينة من العينات متوسطة الحجم، وقد روعي في اختيارها الشروط الآتية :

أ- الجنس : اقتصرت الدراسة على الإناث دون الذكور ؛ وذلك لندرة الدراسات التي اهتمت بدراسة تأثير عمل المرأة على مشاركتها في القرارات الأسرية، وأيضٌ لصعوبة الاتصال المباشر مع الذكور، وذلك لخصوصية الأوضاع الاجتماعية في المجتمع السعودي .

ب-السن : لم تحدد الباحثة سنًّا معينة، وذلك لأن الدراسات شملت – فقط – المرأة المتزوجة، ومن ثم فمن الطبيعي أن يترك السن مفتوحاً على أساس أن عمر المرأة المتزوجة يبدأ في الغالب من (٢٠) سنة فأكثر . وقد أعطت الدراسة حساباً لمتغير السن، وذلك بهدف معرفة تأثير متغير السن على مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية .

ج- الجنسية : أن تكون المبحوثة سعودية الجنسية، ولها أولاد، وتعيش في مدينة الرياض، وبذلك استبعدت المرأة العاملة من العمالة الوافدة .

د- بالنسبة لربات البيوت: اشترطت الباحثة أن تكون قد حصلت على أي من المستويات التعليمية (من المرحلة الابتدائية، حتى التعليم الجامعي) لمحاولة استكشاف تأثير متغير التعليم .

٢- أسلوب اختيار العينة :

لاختيار العينة قامت الباحثة بإجراء الخطوات الآتية :

أ- فئة الموظفات في القطاع الحكومي :

لقد قمنا بتحديد القطاعات الأساسية التي تعمل فيها المرأة بكثافة عالية في مدينة الرياض استناداً إلى الإحصاءات العامة، مع استبعاد القطاعات التي يصل عدد النساء العاملات فيها إلى أقل من (١٠٠) موظفة، وقد حددناها بثلاثة قطاعات هي قطاع التعليم ؛ حيث بلغ عدد العاملات فيه نحو (١١٣١٩)، والقطاع الصحي ؛ ويبلغ عدد العاملات فيه نحو (٢٣١٢)، وقطاع وزارة العمل، حيث بلغ عدد العاملات فيه نحو (١٨٤) . إضافة إلى تطبيق البحث على عدد من العاملات في القطاع الخاص، وعلى عدد آخر من ربات البيوت غير العاملات، حيث سُحبت العينة عشوائياً من هذه القطاعات، وهو ما نوضحه فيما يلي :

١- القطاع التعليمي : وقد حُصِرت الموظفات في هذا القطاع، ومن ثم أُجريت قرعة بين مجالات عمل المرأة فيها، وهي الجامعة والرئاسة ووقع التمثل على الرئاسة العامة لتعليم البنات، ومنها سحبنا من الكليات والمدارس التابعة لها في الرئاسة العامة لتعليم البنات، والتي تنطبق عليهن بطريقة عشوائية، وقد بلغ مجموعهن (١٠١٢٠) موظفة. وقد سُحبت العينة بطريقة عشوائية، حيث بلغت (١٤٥) مفردة ، وقد اختيرَت العينة من مكتب الإشراف الرئيس، ومكتب إشراف الجنوب، وبعض المدارس المتوسطة والثانوية والابتدائية في الشمال، وفي الشرق، إضافة إلى كلية التربية .

٢- القطاع الصحي : وقد حُصِرت الموظفات في هذا القطاع، حيث بلغ

مجموعهن (٢٣١٢) موظفة، وسُحبت العينة بطريقة عشوائية، حيث بلغت (٦٠) مفردة، وحددنا مواصفات مفردات العينة، بحيث تعكس الأنماط المختلفة للزوجات، وقد تم الاختيار العشوائي من الإدارة النسائية بالمديرية بوزارة الصحة، ومن مراكز صحية في جنوب الرياض وغربها، ومن مجمع الملك فهد الطبي .

٣- قطاع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية : بلغت مجموعة الموظفات في هذا القطاع (١٨٤) موظفة، وقد سُحبت العينة بطريقة عشوائية داخل القطاع، حيث بلغ حجم العينة (٤٤) مفردة، وقد وزعت الاستبانة عن طريق المركز الرئيس للوزارة، حيث قام بدوره بتوزيعها على المؤسسات التابعة له، وهي دار الرعاية النهارية، ومركز التأهيل المهني، ودار الحضانة الاجتماعية .

٤- وبذلك بلغ مجموع مفردات العينة (٢٤٩) مفردة، موزعة بالتساوي على القطاعات المختلفة حسب ما هو موضح في الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

جدول توزيع مجتمع الدراسة حسب قطاعات العمل

وحجم العينة ونسبتها المئوية إلى مجتمع الدراسة

قطاع الأعمال	حجم مجتمع الدراسة	حجم العينة	النسبة (٪)
- القطاع التعليمي	١٠١٢٠	١٤٥	١ر٤٣
- القطاع الصحي	٢٣١٢	٦٠	٢ر٥٩
- قطاع وزارة العمل	١٨٤	٤٤	٢٩ر٧
المجموع	١٢٦١٦	٢٤٩	١ر٩٧

هذا، وقد تأثر سحب العينة بعاملين أساسيين : الأول، حجم القطاع فكلما كان عدد القطاع الذي سحبت منه العينة كبيراً، كلما قلت النسبة المأخوذة منه، وكلما كان القطاع صغيراً، كلما ارتفعت نسبة العينة المسحوبة منه، فمثلاً كانت نسبة العينة إلى

حجم قطاع التعليم (١,٤٣٪) بينما كانت نسبة العينة في قطاع وزارة العمل نحو (٢٩,٧٪)، وذلك حتى نحافظ على تمثيل العينة لمختلف القطاعات، ويتصل العامل الثاني بدرجة استجابة الزوجات العاملات في القطاعات المختلفة، حيث استجابة الزوجات العاملات في بعض القطاعات دون غيرها، وحيث كان القطاع التعليمي أقل القطاعات استجابة وتعاوناً معنا، مقارنة بباقي القطاعات، وقد اضطررنا بعد مدة طويلة من الانتظار لوصول الاستبانات إليها إلى إرسال استبانات جديدة؛ لعدم تسلمها الاستبانات في الدفعة الأولى . وقد كان مقرراً أن تكون نسبة القطاع التعليمي من أكبر النسب التي ستطبق فيها الدراسة، ولكن للأسف لم نتمكن من ذلك؛ لقلة تعاون منسوباته في بعض الكليات والمدارس التي طبقت بها .

ب) فئة القطاع الخاص :

وفيما يتعلق بعينة القطاع الخاص، فقد حُدِّد عدد مفردات العينة بنحو (٦٠) حالة، استبعد منها (٨) حالات؛ لعدم اكتمال استباناتها، وزعت على عدة مجالات للمرأة في هذا القطاع، حيث تم توزيع (١٢) استبانة على موظفات في بنوك: كالبنك السعودي الأمريكي، والبنك العربي، والبنك الهولندي المتحد، والبنك الفرنسي، كما تم توزيع (٢٠) استبانة على موظفات في مستشفى دلة، إضافة إلى توزيع (٢٠) استبانة على الموظفات في مدارس الرياض، وبذلك بلغ المجموع الكلي لهذا القطاع (٥٢) استباتة، وقد كان اختيار المفردات داخل القطاع عشوائيًّا مستنداً على مدى توافر المواصفات التي حددنا ضرورة توافرها في المبحوثات بأن تكون متزوجة، ولها أولاد.

ج- فئة ربات البيوت:

جُمعت مفردات العينة بواسطة أسلوب كرة الثلج (Snow Ball) التي تقوم على مبدأ أن تقوم كل سيدة بتعريف الباحثة على سيدة أو سيدات تتوافر فيهن شروط العينة. لذلك طلبت الباحثة من كل مبحوثة من الفئات السابقة بتعبئة الاستبانة من قبل قريبات أو صديقات تنطبق عليهن مواصفات ربة المنزل التي حددناها،

بعد تدريبنا لهن على طريقة جمع البيانات، إضافة إلى اتجاه الباحثة إلى بعض المستشفيات لمقابلة بعض المراجعات: كمستشفى التأمينات الاجتماعية، ومستشفى دلة، ومستشفى اليمامة؛ وذلك رغبة منا في الحصول على عينة تختلف من حيث مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية، وقد بلغ حجم عينة ربات البيوت(٨٤) مفردة، وقد استبعدنا (١٦) استبانة غير مكتملة.

خامسا: أداة جمع البيانات:

تُعدّ الاستبانة أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، وتتشكل الاستبانة من عدد من الأسئلة تُطلب الإجابة عنها من قبل عدد الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة.

١- محتوى الاستبانة:

قد كانت الأسئلة من النوع المغلق، وقد بلغت(٦٢) سؤالاً، وشملت المجالات الأساسية الآتية:

١- البيانات الأساسية.

٢- عمل المرأة خارج المنزل.

٣- موقف الزوج من عمل المرأة.

٤- الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة.

٥- مشاركة المرأة في الحياة الأسرية.

٦- المشاركة في الأمور الاقتصادية.

وقد أُسّست الاستبانة استناداً إلى الدراسات السابقة، والتراث النظري حول

موضوع الدراسة، وبعد أن أُعدّت الاستبانة عرضت على لجنة من المحكمين(*)، وعلى أساس ذلك أجرينا التعديلات الموصى بها من قبل لجنة المحكمين، ثم قامت بدراسة استطلاعية على (٣٠) موظفة ممن توافر فيهن شروط العينة من موظفات الرئاسة العامة لتعليم البنات، وطبقت الاستبانة بفارق أسبوعين بين المرة الأولى والمرة الثانية، وذلك بحساب ثبات الاستبانة، وقد جُمعت الملاحظات من المبحوثات؛ للتعرف على مدى وضوح الأسئلة وملاءمتها، وبناء على ذلك أُجريت التعديلات النهائية على الاستبانة، وبعد التأكد من ارتفاع درجات الثبات في أسئلة الاستبانة طبعت ونُسخت؛ استعداداً لتطبيقها في مرحلة جمع البيانات .

٣- خطوات جمع البيانات :

اتبعنا الخطوات الآتية لجمع بيانات الاستبانة :

أ- قامت الباحثة بداية بتحديد مجتمع البحث في شهر جمادى الثانية من عام ١٤١٩هـ؛ بهدف التعرف على مجتمع الدراسة بشكل أولي، ولمعرفة ما يلزم من إجراءات قبل البدء في مرحلة التطبيق، واخترنا مجتمع البحث الذي تشكل من القطاع التعليمي، والقطاع الصحي، وقطاع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والقطاع الخاص .

(*) تضمنت لجنة التحكيم كلاً من :

١- أ.د. أحمد زايد — المستشار الثقافي المصري بالمملكة العربية السعودية .
٢- د . سميحة نصر — أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية بالقاهرة .
٣- د . عبد الله اليوسف — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
٤- أ.د . عثمان الحسن نور — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٥- أ.د . مختار عجوبة — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٦- أ.د . عبد القادر عرابي — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٧- أ.د . نصيف منقريوس — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٨- د. عبد الله الفوزان — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
٩- د. سليمان العقيل — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
١٠- د. سعود الضحيان — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
١١- د. محمد العتيبي — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .
١٢- أ. عبد العزيز الدخيل — أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود .

حررت جامعة الملك سعود بالتنسيق مع قسم الدراسات الاجتماعية خطابات موجهة إلى القطاعات التي وقع عليها الاختيار من جهات العمل المختلفة، وذلك من أجل الحصول على الموافقة على إجراء عملية التطبيق . وبعد عرض الخطابات والموافقة عليها من قبل كل جهة تم الاتفاق على الطريقة التي سيتم بها توزيع الاستبانة، والوقت اللازم لذلك والمؤسسات التي سيتم فيها التطبيق .

ب-قامت الباحثة بإجراء لقاءات مع موظفات وربات منزل وصديقات ؛ بغرض الوقوف على وجهات نظرهن المختلفة حول موضوع الدراسة، وحول أسئلة الاستبانة، وبناءً عليه تم الاستفادة من الملاحظات الإيجابية بوصفه وسيلة لدعم النتائج الميدانية .

٤- المعالجة الإحصائية :

تمّت الاستعانة ببعض المحللين الإحصائيين(*) لإتمام التحليل للبيانات على المستويات الآتية:

١- الجداول التكرارية البسيطة .

٢- اختبار كا٢؛ للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات .

سادساً : صعوبات الدراسة الميدانية :

واجهنا في أثناء الدراسة الميدانية بعض الصعوبات التي أمكن التعامل معها والتغلب عليها، وأذكر من هذه الصعوبات ما يلي :

١- عدم وجود إحصاءات عن بعض الخصائص الاجتماعية للموظفات مثل السن، والحالة الزواجية في القطاع التعليمي بالتحديد، مما اضطر الباحثة إلى جمع هذه البيانات بطريقة شخصية، مما أدى إلى بذل مزيد من الوقت، حيث وجدنا أن بعض المبحوثات لا يرغبن في الإجابة عن سؤال السن ؛ لذلك اضطررنا

(*) قام بإجراء التحليل الإحصائي الدكتور جبرين الجبرين عضو هيئة التدريس بمعهد الإدارة العامة

إلى إلى أن نستبدل بالاستبانات الناقصة استبانات أخرى بشرط الإجابة عن متغير السن، وأن تكون المبحوثة متزوجة، ولديها أطفال .

٢- عدم تعاون بعض المبحوثات بحجة طول الاستبانة، خصوصاً بعض ربات البيوت، وبعض الموظفات في القطاع التعليمي بالتحديد، وبعد اقناعنا لهن بسهولة الإجابة، وأن ذلك لن يأخذ وقتاً طويلاً، وأن الأمر عبارة عن مجرد وضع المبحوثة علامة أمام الاستجابة المرغوبة، هذا بالنسبة لربات البيوت، وبالنسبة لبعض المبحوثات الأخريات فإن الاستبانات جاءت متأخرة جدًّا، بعد أن استبدلنا بها استبانات أخرى .

٣- واجهنا صعوبة ومماطلة في استرجاع بعض الاستبانات من بعض المبحوثات، وذلك بحجة الانشغال، ولكن متابعتنا لهن ساعد على جمع أغلب الاستبانات التي وزعت عليهن .

٤- في أثناء المراجعة استبعدنا بعض الاستبانات، حيث لم تجب بعض ربات البيوت عن الأسئلة المتعلقة بموقفهن من عمل المرأة، مما أدى إلى اضطرارنا إلى استبعاد تلك الاستبانات، وتوزيع استبانات بديلة، كذلك بالنسبة لبعض الموظفات في القطاع التعليمي مما اضطررنا إلى استبعاد كثير منها .

سابعاً : خصائص عينة البحث :

نعرض في هذه الفقرة للخصائص العامة لعينة الدراسة؛ وذلك بهدف التعرف على دور المتغيرات المتعلقة ببعض الخصائص الاجتماعية في التأثير على مدى مشاركة الزوجة في القرارات الأسرية، كما أن ذوات الدخل العالي من الزوجات يختلفن عن الزوجات ذوات الدخل المنخفض، أو اللائي بلا دخل مستقل، من حيث مدى المشاركة في القرارات الأسرية، كذلك نجد أن المستوى الوظيفي للزوجة قد يؤثر في مدى مشاركتها، وسوف نعرض فيما يلي لتوزيع المتغيرات المرتبطة ببعض الخصائص في إطار عينة البحث :

١- السن بالنسبة للزوجات من عينة البحث :

يُعدّ متغير السن من المتغيرات الأساسية من حيث تأثيره على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، إذ نجد مثلاً أن الزوجة كبيرة السن بحكم خبرتها تكون أقدر على المشاركة من الزوجة صغيرة السن، إضافة إلى أن كبر السن يتيح للزوجة أن تكون لها أولادها الذين يزيدون من تأكيد مكانتها الأسرية، ومن ثم قدرتها على المشاركة في القرارات الأسرية.

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة (٪)
- ٢٥ سنة فأقل	٢٣	٦ر٠
- ٢٦ – ٣٠ سنة	١١٩	٣٠ر٩
- ٣١ – ٣٥ سنة	٨٤	٢١ر٨
- ٣٦ – ٤٠ سنة	٧٤	١٩ر٢
- ٤١ سنة فما فوق	٤١	١٠ر٦
- من دون إجابة	٤٤	١١ر٤
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

إذا نظرنا إلى الجدول السابق، فسوف نجد أن أكبر نسبة (٣٠,٩٪) كانت لزوجات في الفئة العمرية (٢٦ – ٣٠ سنة)، يليها الزوجات في الفئة العمرية من (٣١- ٣٥ سنة) بنسبة (٢١,٨٪)، ثم الزوجات من (٣٦ – ٤٠ سنة) بنسبة (١٩,٢٪)، وهذا ما يعني أن نسب الزوجات في الفئة العمرية من (٢٦ – ٤٠ سنة) بلغت (٧١,٩) من العينة، الأمر الذي يعني أن غالبية الزوجات في عينة البحث اللائي يعملن يقعن في هذه الفئة العمرية، في مقابل ذلك نجد أن (٦٪) من الزوجات أقل من (٢٦ سنة)، ونسبة (١٠,٦٪) من الزوجات بلغ عمرهن (٤٠ سنة فأكثر) .

٢- المستوى التعليمي :

ترجع أهمية التعليم في المجتمعات إلى أنه ينمي القدرات، ويزود الأفراد بالقدرة على الإسهام في تنمية المجتمع مما يؤثر على البناء الاجتماعي للأسرة، فالمجتمع عبارة عن مجموعة من الأسر، وبالنسبة للمرأة، فالتعليم يزيد من قدرتها، وبرتقي بوعيها، ومن ثم تزيد مشاركتها في كافة قضايا التنمية الخاصة بمجتمعها، وقد اهتمت الدراسة بمتغير التعليم بوصفه إحدى خصائص العينة، على أساس أن المرأة المتعلمة أكثر وعياً وإصراراً على المشاركة في القرارات الأسرية من غير المتعلمة، أو ذات المستوى التعليمي المحدد .

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة (٪)
- ابتدائي	٢٠	٥ر٢
- متوسط	٣١	٨ر١
- ثانوي	١١٥	٢٩ر٩
- جامعي	١٨٩	٤٩ر١
- دراسات عليا	٢٩	٧ر٥
- أخرى	٠	٠
- من دون إجابة	١	٠ر٣
المجموع	**٣٨٥**	**٪١٠٠**

إذا لاحظنا الجدول أعلاه، نجد أن أعلى نسبة هي المستوى التعليمي الجامعي، إذ بلغت (٤٩,١ ٪) وبلغت نسبة المستوى التعليمي بعد الثانوي (٥٦,٦ ٪)، مما يشير إلى زيادة إقبال المرأة على التعليم لأعلى المراحل، إذ في المقابل بلغت نسبة

من تعليمهن دون المستوى الجامعي (٤٢,١٢٪) وهذا يعني أن الأعلى نسبة هي في المستويات التعليمية الأعلى من المرحلة الثانوية، مما يؤكد اقتناع المجتمع، وتغير نظرته للمرأة، ودورها في خدمة مجتمعها، بالإضافة إلى اعتمادها على نفسها، وتحقيق استقلالها الاقتصادي، وذلك بكونها امرأة عاملة، الأمر الذي يتطلب مستوى تعليميًّا عاليًّا .

٣- عدد الأطفال :

أدرجنا هذا المتغير متغيراً ثانويًّا، وذلك من منطلق أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما أكدت الزوجة مكانتها في الأسرة، خاصة إذا كانوا ذكوراً ، إذ ستتاح من ثم فرصة أكبر لها؛ للمشاركة في القرارات الأسرية، وتسعى الدراسة إلى التعرف على ما إذا كان هناك اختلاف من حيث المساحة المتاحة لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية تبعاً لعدد الأطفال

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد الأطفال

عدد الأطفال	التكرار	النسبة (٪)
- طفل واحد	٣٨	٩ر٩
- طفلان	٧٣	١٩ر٠
- ثلاثة أطفال	٧٧	٢٠ر٠
- أربعة أطفال	٨٠	٢٠ر٨
- خمسة أطفال	٥٧	١٤ر٨
- ستة أطفال	٢٩	٧ر٥
- سبعة أطفال	١٨	٤ر٧
- ثمانية أطفال	**٩**	**٢ر٣**
- تسعة أطفال	**١**	**٠ر٣**

- عشرة أطفال	١	٠ر٣
- اثنا عشر طفلاً	٢	٠ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

من بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن العديد من الأسر يتراوح عدد أطفالها بين طفلين وخمسة أطفال، إذ بلغت نسبتهم في العينة نحو (٥٩,٨٪) من أسر العينة، مما يدل على أن الأسرة السعودية تميل إلى أن تصبح أسرة نووية تفضل عدداً قليلاً من الأطفال، وهذا يؤكد التغير في محيط الأسرة السعودية والمجتمع السعودي، في حين كان هناك تفضيل للأسرة الكبيرة .

وكما سبق أن أشرنا لاحتمال تأثير إنجاب الزوجة للأبناء، خاصة الذكور، لتأكيد مكانتها في الأسرة من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن زيادة عدد الأولاد الذكور من شأنه أن يمنح الأم قوة ضاغطة؛ للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد الأطفال الذكور

عدد الأطفال	التكرار	النسبة (٪)
- لا يوجد	٣٨	٩ر٩
- طفل واحد	١٢٥	٣٢ر٥
- طفلان	١١٩	٣٠ر٩
- ثلاثة أطفال	٦٠	١٥ر٦
- أربعة أطفال	٣٣	٨ر٦
- خمسة أطفال	٥	١ر٣
- ستة أطفال	٣	٠ر٨

- سبعة أطفال	٠	٠
- ثمانية أطفال	١	٠ر٣
- غير موضح	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٨٥,٥٪) من الزوجات لديهن أقل من خمسة أولاد ذكور، وهو ما يعني اتجاه الأسرة السعودية إلى أن تصبح متوسطة الحجم، وذلك بفعل التغيرات الاجتماعية، وتأثير التحديث على اتجاهات الأفراد وقيمهم، ويؤكد ذلك انخفاض نسبة عدد الأبناء الذي يتراوح ما بين ست إلى ثمانية أطفال، إذ بلغت (١,٤٪)، وميل الأسرة السعودية للاكتفاء بعدد محدود من الأطفال يتراوح ما بين (٤ – ٣ أطفال)، يرجع كما سبق أن أشرنا للتغير الاجتماعي الذي يمر به المجتمع، والذي لا بد وأن يؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية في المجتمع بشكل عام، وعلى المرأة بشكل خاص، حيث كانت الزوجة تشعر في السابق بقيمتها ومكانتها من خلال إنجاب أكبر عدد من الأطفال، في حين نجد أن الزوجة في الوقت الحاضر قد تغيرت كثيراً مفاهيمها، ونظرتها لكثير من الأمور الحياتية، بحيث تتواءم مع التغيرات الجديدة الحادثة في المجتمع، كما أن ذلك يُعدّ أيضاً مؤشراً للمكاسب التي حققتها المرأة العاملة، حيث أصبح لها دور في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، كتحديد العدد المرغوب فيه من الأطفال .

٤- عدد سنوات الزواج :

كما سبق أن أشرنا، فإن هذا المتغير قد أدرج ضمن التغيرات المؤثرة على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية، وذلك من منطلق أنه كلما زاد عدد سنوات الزواج كلما أكدت الزوجة مكانتها في الأسرة، وبناءً عليه أصبح لها فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٧)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد سنوات الزواج

عدد سنوات الزواج	التكرار	النسبة (٪)
- أقل من خمس سنوات	٤٥	١١ر٧
- ٦ - ١٠ سنوات	١١	٢٨ر٨
- ١١ - ١٥ سنة	٩٩	٢٥ر٧
- ١٦ - ٢٠ سنة	٧٣	١٩ر٠
- أكثر من ٢٠ سنة	٥٢	١٣ر٥
- من دون إجابة	٥	١ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

من قراءة الجدول السابق يتضح لنا توزيع أفراد العينة تبعاً لعدد سنوات الزواج حيث يتضح أن أعلى نسبة تقع في الفئة من (٦-١٠ سنوات زواج) إذ بلغت (٢٨,٨٪) تليها الفئة ما بين (١١ - ١٥ سنة زواج) حيث بلغت (٢٥,٧٪) فالفئة الواقعة ما بين (١٦ - ٢٠ سنة زواج) مدة تزيد عن (٢٠ سنة)، إذ بلغت (١٣,٥٪)، وأخيراً الفئة الأقل من خمس سنوات زواج، حيث بلغت (١١,٧) .

٥- ملكية السكن :

من منطلق أن ملكية السكن تشير إلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي، فقد اهتممنا بهذا المتغير، وذلك لقياس مدى المساحة للزوجة في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية في المستويات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، فعادة ما تتيح المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا فرصة أكبر لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٨)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	النسبة (٪)
- ملك	٢١١	٥٤ر٨
- إيجار	١٤٦	٣٧ر٩
- تابع للعمل	٢٧	٧ر٠
- غير موضح	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح توزيع أفراد العينة تبعاً لملكية السكن، حيث تبين أن أغلب أفراد عينة البحث يعيشون في سكن ملك، حيث بلغت النسبة (٨, ٥٤٪)، ويرجع ذلك للوضع الاقتصادي الذي انتعش؛ نتيجة لاكتشاف النفط، وتأثرت به الأسرة السعودية، إذ أدى لارتفاع مستوى المعيشة، ومن ثم إمكانية أن تمتلك الأسرة مسكناً .

٦- الدخل الشهري للأسرة :

من منطلق أنه كلما كان الدخل مرتفعاً، كلما احتلت الأسرة مستوى اجتماعيًّا واقتصاديًّا أعلى، ومن ثم ترتب على ذلك العديد من التغيرات، سواء في ارتفاع المستوى التعليمي، أو ازدياد الاتجاه نحو الاستهلاك، أو تغير النظرة لبعض الأمور، ومنها إتاحة فرصة أكبر للمرأة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٩)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى الدخل الشهري

الدخل الشهري	التكرار	النسبة (٪)
- أقل من ٤٠٠٠ ريال	١٧	٤ر٤
- من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ ريال	٣٥	٩ر١
- من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ ريال	٢٩	٧ر٥
- من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ ريال	٦٥	١٦ر٥
- من ١٠٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠٠ ريال	١٠٥	٢٧ر٣
- من ١٥٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ ريال	٦٧	١٦ر٧
- من ٢٠٠٠٠ ريال فأكثر .	٦٤	١٦ر٦
- لم يحدد	٣	٠ر٨
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

تكشف قراءة بيانات الجدول التاسع أن نسبة (٣٤٪) من أفراد عينة البحث تقع في مستوى الدخل العالي حيث تراوح دخلها ما بين ١٥٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال، وذلك مقارنة بباقي أفراد العينة، أما نسبة (٢ , ٤٤٪) من أفراد العينة فتقع في مستوى الدخل المتوسط حيث تراوح دخلها ما بين ٨٠٠٠ ريال إلى أقل من ١٥٠٠٠ ريال، ونسبة (٢١٪) من أفراد العينة تقع في مستوى الدخل الأقل من المتوسط، حيث تراوح الدخل بين أقل من ٤٠٠٠ ريال إلى ٨٠٠٠ ريال، وهو ما يعكس التوزيع الطبيعي لمستويات الدخول في المجتمعات المختلفة، وقد حرصت بعض الدراسات على إبراز دور متغير الدخل بوصفه أحد مؤشرات التحديث، وذلك على أساس أن ارتفاع دخل الفرد يمكن أن يؤثر على اتجاهاته نحو بعض القضايا الاجتماعية، ومنها تغير النظرة للمرأة، وتقبل مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

٧- مصدر الدخل :

توجد أحياناً مصادر متعددة للدخل، والدخل الاقتصادي للزوجة يمنحها استقلالاً ماديًّا، ويبرز مكانتها الاقتصادية في الأسرة، وكلما كان دخلها كبيراً كلما بدأت العلاقة تأخذ شكلاً تعاونياً بين الزوجين، وذلك أن دخل الزوجة الخاص بها يعزز من مكانتها، ومن ثم ستكون لها فرص أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٠)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمصدر دخل الزوجة

مصدر دخل الزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- العمل	٢٩٦	٧٦ر٩
- الزوج	٢٠١	٥٢ر٢
- ميراث	١٢	٣ر١
- ملكية خاصة	١٩	٤ر٩
- من دون دخل	١	٠ر٣

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أغلبية المبحوثات مصدر دخلهن الأساسي كان العمل، حيث بلغت النسبة (٧٦,٩٪) وذلك استناداً إلى الأساس الذي اتبعناه في اختيار العينة، أما المبحوثات اللاتي مصدر دخلهن من الزوج فبلغت النسبة (٥٢,٢٪) والزوجات اللاتي لديهن ملكية خاصة بلغت نسبتهن (٤,٩٪)، بينما من كن مصدر دخلهن من الميراث نسبة (٣,١٪)، وأقل نسبة كانت من ليس لديهن دخل حيث بلغت (٠,٣٪)، ومن شأن امتلاك الزوجة لمصدر دخل، ثابت ومستقل خاص بها، أن يساعد على رفع مكانتها، ومن ثم دعم مشاركتها في القرارات الأسرية المختلفة .

٨- الحالة العملية :

قد تؤثر الحالة العملية للزوجة على اتجاهاتها نحو بعض القيم المجتمعية،

ولهذا يتوقع أن تكون المرأة العاملة بحكم خبرتها في العمل أكثر ميلاً إلى المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ؛ ربما لأنها أكثر تعليماً أو أكثر دخلاً مستقلاً خاصاً بها، هذا بالإضافة إلى أن عمل المرأة يتطلب منها إصدار قرارات تتعلق بالعمل، ومن ثم يوجد لديها عادة اتخاذ القرار، أو على الأقل المشاركة فيه .

جدول رقم (١١)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لحالة الزوجة العملية

الحالة العملية للزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- عاملة	٣٠١	٧٨ر٢
- غير عاملة	٨٤	٢١ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

تبين من بيانات الجدول السابق أن أغلب أفراد العينة من العاملات، حيث بلغت النسبة (٧٨ر٢٪)، بينما غير العاملات بنسبة (٢١ر٨٪)، وذلك نظراً للطريقة التي اتبعناها في اختيار العينة، واعتماداً على الافتراضات النظرية يتوقع أن تكون مشاركة الزوجة العاملة أكثر من الزوجة غير العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية .

٩- قطاع العمل :

قد أدرجنا قطاع العمل الذي تعمل فيه الزوجة متغيراً مستقلاً، وذلك من منطلق أن بعض القطاعات من الممكن أن تشارك فيها الزوجة بفاعلية، أكثر من غيرها من القطاعات، ومن ثم تكون أكثر اعتياداً على إصدار القرارات، واتخاذها، ومن الطبيعي أن يتسع هذا الاعتياد ليمتد إلى الحياة الأسرية .

جدول رقم (١٢)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لقطاع عمل الزوجة

قطاع عمل الزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- حكومي	٢٤٩	٨٢ر٧
- خاص	٥٢	١٧ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

من قراءة بيانات الجدول السابق يتضح لنا أن نسبة العاملات في القطاع الحكومي أعلى من القطاعات الأخرى، حيث بلغت (٨٢ر٧٪) ، أما بالنسبة للعاملات في القطاع الخاص فنسبتهن (١٧ر٣٪) ، وذلك نظراً للنسب التي حددناها في كل قطاع عند اختيار العينة .

١٠- المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة :

قد أدرج المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة ضمن المتغيرات الثانية في الدراسة، وذلك أن المكانة العائلية للزوجة قد تتضافر مع المتغيرات الأخرى؛ لتدعم مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية؛ لأن ارتفاع المستوى الاقتصادي قد يشير من ناحية إلى مستوى التعليم المحتمل للزوجة، فإذا كان الزوج من أسرة مستواها الاقتصادي الاجتماعي أقل فإن المجال ربما سوف يكون متاحاً بدرجة أكثر أمام الزوجة؛ للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٣)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى أسرة الزوجة الاقتصادي

مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي	التكرار	النسبة (٪)
- المستوى الأعلى (من ١٥٠٠٠إلى ٢٠٠٠٠ريال فأكثر)	٦١	١٥ر٨
- المستوى المتوسط (من ٨٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ريال فأكثر)	٣٢٠	٨٣ر١
- المستوى الأدنى (أقل من ٤٠٠٠إلى ٨٠٠٠ريال)	٤	١ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح لنا من قراءة معطيات الجدول السابق أن أعلى النسب تمثلت في المستوى المتوسط، إذ بلغت (٨٣ر١٪)، وعليه فإن مشاركة الزوجة في هذه الفئة ستكون معتمدة على أمور أخرى كتعليم الزوج، أو كونها عاملة أم لا، في حين بلغت نسبة المستوى الأعلى (١٥ر٨٪)، واعتماداً على الافتراضات النظرية، فإنه يكون للزوجة دور أكبر في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، بينما بلغت نسبة المستوى الأدنى (١ر٠٪) .

١١- المستوى الاقتصادي لأسرة الزوج :

أدرجت الدراسة متغير المستوى الاقتصادي لأسرة الزوج، بوصفه أحد متغيرات الدراسة، بوصفه يشير إلى أحد الخصائص الاجتماعية للأزواج، وذلك لاستكشاف دور هذه الخاصية في التأثير على شخصية الزوج، ونظرته، وتعامله مع الزوجة، ومدى إتاحة الفرصة لها للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية أو الحد من ذلك .

جدول رقم (١٤)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى أسرة الزوج الاقتصادي

مستوى أسرة الزوج الاقتصادي	التكرار	النسبة (٪)
- المستوى الأعلى (من ١٥٠٠٠إلى ٢٠٠٠٠ريال فأكثر)	٦١	١٥ر٨
- المستوى المتوسط (من ٨٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ريال فأكثر)	٣٢٠	٨٣ر١
- المستوى الأدنى (أقل من ٤٠٠٠إلى ٨٠٠٠ ريال)	٤	١ر٠
- لم يوضح	٢	٥ر٠
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتبين من قراءة الجدول السابق أن أعلى نسبة في المستوى المتوسط، إذ بلغت (٧٩,٠٪)، يليها المستوى الأعلى، إذ بلغت نسبتها (١ر١٦٪)، بينما المستوى الأدنى بلغت النسبة (٤ر٤٪)، ومن المشاهدات الواقعية والافتراضات النظرية نلاحظ أن الطبقة المتوسطة دائماً هي الأكثر تعليماً، والأكثر استيعاباً وممارسة للقيم الحديثة، وعليه يتوقع أن يكون الأزواج في هذا المستوى أكثر إتاحة للزوجة في المشاركة في القرارات الأسرية .

١٢- طبيعة العمل :

تُعدّ طبيعة العمل بالنسبة للمبحوثة متغيراً مهمًّا في الكشف عن تأثير طبيعة عملها على شخصيتها واتجاهاتها نحو قضايا معينة، كالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، ومن المتوقع أن يكون لطبيعة عمل الزوجة من ناحية إمكانية اتخاذ قرارات وظيفية معينة أكثر من أخرى تأثيره من حيث قدرتها على اتخاذ القرارات مقارنة بزميلتها في وظيفة مكتبية . ومن هنا جاء اهتمامنا في الكشف عن طبيعة عمل الزوجات المبحوثات العاملات، وأثره على شخصيتهن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرى البعض أن الزوجة العاملة قد تكون أكثر قدرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية المتواصلة، ومن ثم قد تكون أكثر مشاركة من الزوجات ربات المنزل؛

وذلك لعدم تعرض ربات المنزل لهذه التغيرات بشكل مباشر، مع تثبيت فاعليته مع المتغيرات الأخرى التي لا بد وأن يكون لها تأثير على شخصية الزوجة، كالمستوى التعليمي لها، وللزوج، والمكانة العائلية لها، ومدى التعرض لوسائل الاتصال .

جدول رقم (١٥)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لطبيعة عمل الزوجة

طبيعة عمل الزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- معلمة	١١٤	٢٩ر٦
- وظيفة مكتبية	١٢٢	٣١ر٧
- إخصائية اجتماعية	٢٤	٦ر٢
- طبيبة	٣	٠ر٨
- ممرضة	٢	٠ر٥
- سيدة أعمال	١	٠ر٣
- ربة منزل	٧٣	١٩ر٠
- أخرى	٣٦	٩ر٤
- من دون إجابة	١٠	٢ر٦
المجموع	٣٨٥	٪١٠٠

توضح بيانات الجدول السابق أن أعلى نسبة موظفات في الوظائف المكتبية، حيث بلغت نسبتهن (٣١ر٧٪)، تليها نسبة المعلمات (٢٩ر٦٪)، بينما بلغت نسبة بقية الوظائف (١٧ر٢٪)، وذلك من منطلق أن طبيعة العمل من الممكن أن يكون متغيراً له تأثيره في تشكيل استجابات مختلفة للمبحوثات فيما يتعلق بموقفهن من قضايا مختلفة، كقضية المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٣- عدد سنوات العمل :

اهتمت الباحثة بهذا المتغير من منطلق أنه كلما زاد عدد سنوات العمل للموظفة، كلما ارتفع دخلها من العمل، وازدادت خبرتها العملية والحياتية، ومن ثم يمكن أن يكون لها فرصة أكبر للمشاركة في القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٦)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	التكرار	النسبة (٪)
- أقل من ٥ سنوات	٧٩	٢٠ر٥
من ٥ – ١٠ سنوات	١٠٥	٢٧ر٣
من ١٠- ١٥ سنة	٥٨	١٥ر١
من ١٥- ٢٠ سنة	٤٣	١١ر٢
- من ٢٠ سنة فأكثر	١٦	٤ر٢
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٥٣ر٦٪) من الموظفات يتراوح عدد سنوات عملهن ما بين ٥ – ٢٠ سنة، ونسبة (٤ر٢٪) أكثر من ٢٠سنة، وهذه النسبة يتوقع أن عدد سنوات العمل لهن ستساعدهن على التعامل مع العالم الخارجي، ومن ثم استيعاب قيم جديدة تجعلهن أكثر إقبالاً ومطالبة بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، هذا بالإضافة إلى اتساق معطيات هذا الجدول الخاص بتوزيع عينة البحث بالنظر إلى متغير السن .

١٤- المستوى الوظيفي للزوجة :

كلما كانت الزوجة في مستوى وظيفي أعلى، كلما كانت مسؤولة عن اتخاذ

قرارات وظيفية بفاعلية أكبر، الأمر الذي قد يؤدي إلى امتداد هذه القدرة على اتخاذ القرارات إلى نطاق مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تصبح المشاركة في اتخاذ القرارات جزءاً من ثقافتها وشخصيتها .

جدول رقم (١٧)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى وظيفة الزوجة

المستوى الوظيفي للزوجة	التكرار	النسبة (٪)
- إدارة عليا	٣٤	٨ر٨
- إدارة وسطى	٢٠٧	٥٣ر٨
- إدارة دنيا	٤٩	١٢ر٧
- من دون إجابة	٩٥	٢٤ر٧
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

(*) ربة منزل (٨٤)، من دون إجابة (١١) .

يتضح من بيانات الجدول السابق أن مجموع نسبة العاملات في مستوى الإدارة العليا والوسطى بلغ (٦٢ر٦٪)، وهذا ما يعني مستوى تعليميًّا أفضل، وأفضل قدرة أو مهارة في المشاركة في قرارات العمل، ومن ثم إمكانية أعلى للمشاركة في القرارات الأسرية . والملاحظ أن أعلى نسبة تمثلت في الإدارة الوسطى، حيث بلغت (٥٣ر٨٪)، وذلك لأنها تمثل الموظفات اللاتي يشغلن الوظائف التعليمية، كالمعلمات، الإخصائيات الاجتماعيات، وأغلبية الموظفات السعوديات يتركزن في مثل هذه الوظائف .

١٥- المستوى التعليمي للزوج :

بما أن للتعليم دوراً في إيجاد نوع من الثقافة والوعي الثقافي لدى الأفراد، وفي اكتساب قيم واتجاهات جديدة، وذلك حسب نتائج بعض الدراسات السابقة، وحيث هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والثقافية والديموجرافية

للأزواج، وذلك لمعرفة أي من الأزواج يرحب بمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، وأي منهم يرفض .

جدول رقم (١٨)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لمستوى تعليم الأزواج

مستوى تعليم الأزواج	التكرار	النسبة (٪)
- ابتدائي	٢٥	٦ر٥
- متوسط	٣٣	٨ر٦
- ثانوي	٨٥	٢٢ر١
- جامعي	١٦١	٤١ر٨
- دراسات عليا	٧٨	٢٠ر٣
- أخرى	١	٠ر٣
- من دون إجابة	٢	٠ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يلاحظ من بيانات الجدول السابق ارتفاع مستوى التعليم بالنسبة لأزواج المبحوثات من المستوى الثانوي إلى الدراسات العليا، حيث بلغت النسبة (٢ر٨٤٪)، وهو ما يعني أنه من المحتمل أن يكون هناك اتجاه عام من قبل هؤلاء الأزواج لقبول مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، ونلاحظ تقارب نسبة مستوى التعليم الجامعي بين الأزواج والزوجات، حيث بلغت نسبة المستوى الجامعي (١ر٤٩٪) مقابل (٨ر٤١٪) للأزواج، أما المستوى الثانوي فبلغ للأزواج (٢٢٪) مقابل نسبة (٩ر٢٩٪) للزوجات . أما بالنسبة للدراسات العليا فقد بلغت نسبة الأزواج (٣ر٢٠٪) مقابل نسبة (٥ر٧٪) للزوجات .

١٦- عمل الزوج :

حاولنا التعرف على عمل أزواج المبحوثات من منطلق إمكانية تأثير طبيعة العمل

على اتجاهات الأفراد، وقد أثبتت بعض الدراسات كدراسة "إنكلز" عن أثر مهنة الصناعة في تحديث الفرد (الغريبي، ١٩٩٧م، ١٤٩) إذ لا بد أن تؤثر طبيعة العمل على تحديث الأفراد، ولو بشكل نسبي، فالأعمال التي تتطلب تعاملاً مع الأدوات والآلات التكنولوجية الحديثة لها دور كبير في رفع مستوى تحديث الفرد، سواء من ناحية احترام الوقت، ورفع مستوى الطموح المهني والتربوي . كذلك الأعمال التي تتطلب تعاملاً مع مشكلات المجتمع وقضاياه تسهم في رفع مستوى تحديث الفرد في موضوعات الفاعلية والمشاركة الجماعية، ومن هنا جاء اهتمامنا بعمل أزواج المبحوثات؛ لمعرفة طبيعة العمل على اتجاه الأزواج وموافقتهم على مشاركة الزوجات في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (١٩)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لعمل الأزواج

مستوى عمل الأزواج	التكرار	النسبة (٪)
- موظف حكومي مدني	١٩٣	٥٠ر١
- موظف حكومي عسكري	٤٨	١٢ر٥
- موظف قطاع خاص	٨٦	٢٢ر٣
- أعمال حرة	٣٧	٩ر٦
- تاجر	٥	١ر٣
- مزارع	-	-
- متسبب	١١	٢ر٩
- أخرى	٥	١ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

تبين بيانات الجدول السابق أن أعلى نسبة لطبيعة عمل الزوج هي في فئة الموظف الحكومي، إذ بلغت (٢ر٥٠٪) ربما لأن الوظيفة الحكومية مضمونة أكثر، وتشعر بالأمان، ومدة الدوام تُعدّ معقولة، مقارنة بوظائف القطاع الخاص،

يليها نسبة الموظفين في القطاع الخاص، إذ بلغت (٣ر٢٢ ٪) ومن المتوقع أن يكون الموظفون الحكوميون وموظفو القطاع الخاص بدرجة أكبر من الموظفين الحكوميين العسكريين؛ نظراً لخلفية الموظفين العسكريين وانحدار أغلبهم من أصول بدوية، مما يجعلهم أحياناً أقل تقبلاً لبعض المتغيرات الاجتماعية، كإفساح المجال للزوجة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية .

١٧- زواج الزوج بأخرى :

وجهنا هذا السؤال للمبحوثات؛ بهدف التعرف على مدى الفرق بين موقف الزوجة العاملة وغير العاملة في حالة زواج زوجها بزوجة أخرى، حيث نتوقع عدم قبول الزوجة العاملة بذلك الوضع، بوصفها أكثر استقلالية من الناحية المادية، مقارنة بالزوجة غير العاملة، فهي في هذه الحالة أمامها خيارات أو بدائل أكثر من غير العاملة .

جدول رقم (٢٠)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً لزواج أزواج المبحوثات بأخريات

زواج الزوج	التكرار	النسبة (٪)
- لا	٣٥٩	٩٣ر٢
- بواحدة	٢٣	٦ر٢
- باثنتين	١	٠ر٣
- بثلاث	١	٠ر٣
- من دون إجابة	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

تبين بيانات الجدول السابق أن أغلبية الأزواج غير متزوجين بأخريات، إذ بلغت النسبة (٢ر٩٣ ٪) وهو ما يشير إلى أن هناك اتجاهاً للاكتفاء بزوجة واحدة، وقد يكون ذلك نتيجة للتغير الاجتماعي وبداية لاستيعاب القيم الحديثة في المجتمع

السعودي، وعليه نتوقع أن تكون هذه النسبة من الأزواج هي الأكثر تقبلاً لمشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية.

١٨- المادة الإعلامية :

تُعدّ وسائل الإعلام والاتصال بالعالم الخارجي من عوامل التغير الاجتماعي في أي مجتمع، فالفرد عندما يتعرض لمضمون الوسائل الإعلامية لا يتأثر بهذا المضمون مباشرة، وذلك لأنه فرد في مجتمع معين له أفكاره وعاداته وتقاليده وقيمه ومعاييره الخاصة به، لذلك عندما يتعرض الفرد لمضمون الوسائل الإعلامية، فإنه لا يتخلى عن خليفته الاجتماعية تلك، ولكنه يتفاعل استناداً إلى هذه الخلفية مع ما يتعرض له من أفكار ومعلومات واتجاهات ؛ ولهذا فإن عملية الاتصال لا تسير في اتجاه واحد، أي لا يكون الفرد مستقبلاً فقط لمضمون الوسائل الإعلامية ؛ لذلك لا يجوز عزل وسائل الإعلام عند دراسة تأثيرها عن الإطار الأوسع، ألا وهو المجتمع نفسه، ولا بد أن تدرس بوصفها جزءاً لا يتجزأ من نظام اجتماعي معقد تتفاعل كل أجزائه بعضها مع بعض، وبذلك يتبين أن الوسائل الإعلامية تُعدّ أحد عوامل التغير الاجتماعي، وقد يكون تأثيرها إيجابيًّا فيكون التغير إيجابياً، وقد يكون سلبياً، وهذا يعتمد على المجتمع وأفراده وطريقة استخدامهم للوسائل الإعلامية (الغانم، ١٩٩٥م، ١٧٣) . ونتوقع أن يكون لوسائل الإعلام أثرها الإيجابي في تغير النظرة للمرأة، ولمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية .

جدول رقم (٢١)

يوضح توزيع عينة البحث تبعاً للمادة الإعلامية المفضلة

المادة الإعلامة	التكرار	النسبة (٪)
- اجتماعية	٢٢٧	٥٩ر٠
- طبية	١٥٧	٤٠ر٨
- دينية	١٦٨	٤٣ر٦
- ثقافية	١٧٠	٤٤ر٢

- سياسية	٧٤	١٩ر٢
- ترفيهية	١٣٧	٣٥ر٦
- فنية	٦٨	١٧ر٧
- رياضية	١٥	٣ر٩
- أخرى	٢	٠ر٥

يتضح من بيانات الجدول السابق أن هناك مواد إعلامية تدعم مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، كالمواد الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، وهذه المواد ظهرت بنسبة عالية، وهو ما يشير إلى ضرورة تغير شخصية الزوجة، وانعكاس تأثير هذه المواد الإعلامية على آرائها واتجاهاتها وسعيها لفرض مشاركتها أو المطالبة بها، في اتخاذ القرارات الأسرية .

والملاحظ أن المادة الاجتماعية حازت على أعلى نسبة تفضيل، وربما يرجع ذلك لطبيعة الموضوعات التي تطرحها المادة الاجتماعية وارتباطها في كثير من الأحيان بموضوعات تخص المرأة، بينما حازت المادة الثقافية على المركز الثاني بنسبة (٤٤ر٢ ٪) مما يعكس تغير شخصية المرأة السعودية، وارتفاع مستواها التعليمي، وزيادة اطلاعها وحرصها على متابعة الجديد، يلي ذلك الدينية بنسبة (٤٣ر٦٪) وهذا ليس بغريب لطبيعة المجتمع السعودي، وحرصه على متابعة الأمور الدينية، وحازت المادة الطبية على نسبة تفضيل (٤٠,٨٪) مما يُعدّ مؤشراً لزيادة وعي المرأة السعودية، وحرصها على متابعة كل ما يتعلق بهذه المادة، أما المادة الترفيهية فقد كانت نسبة تفضيلها (٣٥ر٦ ٪) .

ثامناً : الخلاصة :

من خلال تحليلنا للمادة العلمية لهذا الفصل، تبرز لنا مجموعة من الحقائق الأساسية الآتية :

١- إن مجتمع الدراسة يتكون من الزوجات السعوديات العاملات، وربات المنزل، وبلغت نسبة كل فئة (٧٨,٢٪)، و(٢١,٨٪) على التوالي .